http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2068) السنة الثامنة - الأحد (13) آذار 2011

■ عناصر مكافحة الشغب يحاصرون الاعلامية نبراس العموريائناء تظاهرة "جمعة الحق".. عدسة: أدهم يوسف

البرلمان يوافق مبدئياً على سلم جديد للرئاسات

نواب للمدى: رواتبنا قلصت من ٥٠ إلى ١٢ مليون دينار

□ بغداد / زينب صنكور

صوت أعضاء مجلس النواب على مشروع قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث بعد إتمام القراءات الثلاث بشكل مبدئي.

وجاء التصويت بعد إتمام القراءات الثلاث للمشروع دفعة واحدة من قبل النواب ، على أن يحول المشروع إلى اللجنتين المالية والقانونية لتحديد نسبة التخفيض ومن ثم التصويت عليه بشكل نهائي.

وكان مجلس الوزراء صادق مطلع الشهر الحالي على مشروع قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة، وحوله إلى مجلس النواب لإقراره.

وتراوحت نسب التخفيض بين ٨٠٪ و٤٠٪، حيث تم تخفيض رواتب رؤساء الجمهورية والوزراء والنواب من ٥٠ مليون دينار الى ١٢ مليون دينار لكل واحد منهم، في حين تم تخفيض مخصصات الرؤساء الثلاث ونوابهم بنسبة ٨٠٪.

وكان مجلس النواب، قد عقد امس السبت، جلسته الـ ٤١ برئاسة رئيس المجلس أسامة النجيفي وحضور نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ووزيري النفط والكهرباء و٢٣٠ نائباً

بينما كشفت عضو اللجنة المالية والنائبة عن ائتلاف الكتل الكردستانية نجيبة نجيب عن تفاصيل قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث واعضاء البرلمان والوزراء والمدراء العامين ووكلاء الوزارات.

وقالت النائبة نجيب في تصريح للمدى امس ان قانون خفض رواتب الرئاسات الثلاث واعضاء البرلمان والوزراء الذي وصل الى اللجنة المالية مقدما من رئاسة الوزراء حدد راتب رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ورئيس البرلمان بمبلغ مقداره (١٢،٠٠٠،٠٠٠ دينار عراقي)، ورواتب أعضاء مجلس الوزراء والنواب والوزراء بمبلغ (٨،٠٠٠،٠٠٠ دينار عراقي).

وأضافت ان عضو البرلمان يأخذ راتبا شهريا مع المخصصات (١١ مليون ونصف المليون دينار) وهذا المشروع سيخفض الراتب الى (٧ ملايين دينار)، مشيرة إلى ان هذا التخفيض لن يشمل فقط الرواتب وانما تخفيض الضرائب وخصم المكافأة التقاعدية.

وبينت ان التخفيض سيشمل ايضا تخفيض الحمايات لكن بعد تحسن الأوضاع الأمنية لان الوضع الان غير مستقر والنائب معرض للقتل لذلك يحتاج الى الحماية في الوقت الحاضر، مشيرة الى ان هذه النسبة التي سيتم استقطاعها من رواتب الرئاسات الثلاث واعضاء البرلمان سيتم اضافتها على رواتب الموظفين الذين يشملهم قانون الخدمة المدنية"، مشيرة إلى"وجود بعض الأخطاء في المشروع منها تحديد مخصصات خطورة لموظفي الرئاسات الثلاث تقل كلما ازدادت الدرجة الوظيفية".

وتابعت ان البرلمان حاليا يدفع رواتب تقاعدية الى اعضاء البرلمان السابقين بنسبة (٨٠٪).

من جانبه كشف مقرر مجلس النواب والنائب عن القائمة العراقية محمد الخالدي عن تفاصيل رواتب اعضاء البرلمان ومخصصات الحماية قبل قانون تخفيض رواتب البرلمان.

وقال الخالدي في تصريح"للمدى"ان عضو البرلمان يأخذ راتبا مع مخصصات الضيافة والتنقل بين المحافظات والخطورة ومخصصات النثرية يصل الى (١١ مليون ونصف المليون دينار) صافي، ويأخذ (٢٢ مليون دينار) رواتب للحمايات مقسمة على (٣٠) شخصا، و(مليون و٧٠٠ الف دينار) بدل ايجار.

واضاف ان هذه الرواتب لا تكفي جهود عمل النائب وخاصة ان الضيافة والتنقل والزيارات الميدانية لا تكفيه والتزامات اجتماعية وثقافية وخاصة ان النائب ليس لديه مورد آخر غير عمله كنائب حتى ان المدراء العامين لهم مخصصات ما عدا النائب ليس لديه مخصصات.

وأعلن وزير الدولة الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ أن مجلس الوزراء قرر الموافقة على مشروع قانون رواتب ومخصصات رئيس الجمهورية ونوابه ورئيس الوزراء ونوابه والوزراء ووكلاء الوزارات ومن هم بدرجتهم ومن يتقاضى رواتبهم والمستشارين وأصحاب الدرجات الخاصة والمديرين العامين ومن هم بدرجتهم ومن يتقاضى رواتبهم والمكافأة الشهرية لرئيس مجلس النواب ونائبيه وأعضاء مجلس النواب وإحالته الى مجلس النواب استنادا الى أحكام المواد (٦١/ البند أولاً و٦٣/ البند أولاً و٧٤ و٨٢) من الدستور مع الأخذ بنظر الاعتبار الملاحظات المطروحة من قبل السادة الوزراء.

وأشار الدباغ الى أن الموافقة على مشروع قانون رواتب ومخصصات الرئاسات الثلاث والوزراء ووكلائهم وأصحاب الدرجات الخاصة تأتي لتقليص الإنفاق العام على الرواتب والمخصصات والاتجاه نحو الإعمار والبناء وتحقيق العدالة والمساواة في توزيع الرواتب والمخصصات بما ينسجم والمعايير الوظيفية.

وأوضح الدباغ أن الموضوع سبق وأن عرض على مجلس الوزراء وصدر قرار يتضمن تشكيل لجنة تتولى وضع مشروع قانون تحديد رواتب ومخصصات موظفي الدولة من درجة مدير عام فما فوق والنظر في إمكانية تعديل سلم الرواتب حيث قامت اللجنة بإعداد مشروع القانون والذي جاء في (١٣) مادة تناولت تحديد رواتب ومخصصات المشار اليهم بتخفيض راتب ومخصصات رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء بنسبة تتجاوز (٥٠٪) وتخفيض رواتب ومخصصات نواب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء بنسبة تتجاوز (٥٠٪) وتخفيض راتب ومخصصات الوزير ومن هو بدرجته وعضو مجلس النواب بنسبة تتجاوز (٤٠٪) وتخفيض الرواتب والمخصصات الشهرية لوكيل الوزارة ومن هو بدرجته ومن يتقاضى راتبه والمستشار وصاحب الدرجة الخاصة والمدراء العامين.

كتابة على الحيطان

منهجية العداء للديمقراطية

■ عامر القيسي

من السذاجة اعتبار ما يجري في العراق من انتهاكات صارخة لأبسط مبادئ وقيم النظام الديمقراطي، باعتباره فتوى شخصية، وممارسات فردية، وعقلية متطرفة على حافة العملية السياسية. هذا الاعتبار أو هذه القناعة، ليست ساذجة فقط وإنما تعبر بكل امتياز عن قصر نظر في الرؤية السياسية ومحاولة لتفسير ما يجري على عكس الأهداف المرسومة له.

إن العمل في جوانيته زحف منظم ومبرمج لابتلاع هامش الديمقراطية في حياتنا السياسية، وفي ظاهره محاولة لتطبيق القانون والتمسك بالدستور.

ولو تسنى للمراقب جمع أنواع وأعداد الخروقات وتصنيفها وقراءتها بمنطقية لتوصل دون لبس أو افتراء إلى أن ما يجري"منهجية عداء للديمقراطية"وان عدم الإفصاح عن هذه المنهجية،تحكمه حاليا موازين هشة للقوى السياسية والتكوينات الاجتماعية والعامل الخارجي، لذلك يبدو من المناسب إتباع سياسة"القرض"التدريجي لمنجز ما بعد التغيير، لحساب الدولة الشمولية التي يحكمها تحديدا الاسلام السياسي، بالضد حتى من مرجعيات دينية ما زالت تؤكد في توجهاتها وخطبها على الديمقراطية بديلا عن الحزب الواحد والقائد الواحد والفكر الواحد ولم نلمس من هذه المرجعيات أية دعوة تتبنى مفهوم الدولة الشاملة أو إعادة انتاجها خارج العباءة البعثية.

ماذا نستطيع أن نسمي، العودة الى قرارات نظام الدكتاتورية الصدامية التي تبناها رئيس مجلس محافظة بغداد كامل الزيدي، الذي اكتشف فجأة ان المجتمع العراقي لن يتسنى له ان يكون مجتمعاً"مؤدبا"الا بالعودة الى قوانين صدام للتقييد على الحريات العامة، حتى باستخدام السلاح وقوات رسمية حكومية، ومن ثم ابتلاعها بقرارات من العهد الجديد!

ماذا نستطيع ان نسمي تحويل اكبر مؤسسة اعلامية"شبكة الاعلام العراقي"من مؤسسة تابعة للدولة وممثلة لكل مكونات الشعب، دافع الضرائب، فتتحول بقرارات وزارية الى شبكة اعلام حكومية، ففي زمن إياد علاوي أصبحت علاوية وفي حقبة الجعفري تحولت الى جعفرية وفي دورتين للمالكي تحولت الى ناطقة باسم المالكي!

ماذا نستطيع ان نسمي تقييد الحريات الصحفية من خلال الاعتداء والضرب والتعذيب والتهديد واخذ التعهدات بعدم العودة الى"المشاغبة"وانتقاد أولي الأمر! ففي خلال اسبوعين فقط تعرضت الاسرة الصحفية العراقية الى ١٦٠ انتهاكا مختلفا ومتنوعا بحسب الأهواء الشخصية للمسؤول الديمقراطي، وهذا يعني بعملية حسابية أننا نتعرض الى أكثر من عشر عمليات اعتداء في اليوم الواحد وهو رقم قياسي في الأنظمة الرأسمالية والاشتراكية والدكتاتورية والديمقراطية وأنظمة اميركا اللاتينية!

ماذا نسمي حصر ارتباط الهيئات المستقلة بالسلطة التنفيذية بدل ان تكون مرتبطة بالبرلمان، وهذا يعني ايضا ان الانتخابات المقبلة ستكون تحت سطوة الحكومة، لان المفوضية العليا للانتخابات قد ارتبطت بها، وستكون النزاهة تحت"إبط"الحكومة لتنتقي الفاسد الذي يصح تطبيق القوانين عليه، فيما سيتمتع أصحاب الحظوة بمساحة أوسع ل"الحفاظ"على المال العام ومنع تسربه الى الامبريالية العالمية والصهيونية!

ماذا نسمي الهجوم الهمجي الذي شنته قواتنا المسلحة على متظاهري الخامس والعشرين من شباط الماضي، وهم عراقيون ولم يرتكبوا جرما يعاقبون عليه الى حد إطلاق الرصاص الحي واستشهاد البعض منهم أمام كاميرات الموبايل لان الحكومة منعت النقل والتغطية الاعلامية المباشرة! ماذا نسمي صمت الحكومة على كل انتهاكات حقوق المرأة التي تجري على طول البلاد وعرضها؟!

ماذا نسمي عدم اكتراث الحكومات المتعاقبة بملفات التحقيق بشأن اغتيال الشخصيات السياسية والثقافية الديمقراطية والناشطة في مجال المجتمع المدني، وان البعض منها، الملفات، أغلقت وقيدت القضايا ضد مجهول؟!

ماذا نسمي إلغاء مهرجان ثقافي وغلق سيرك وفرض نوع من الملابس على النساء وفصل الذكور عن الإناث في المدارس الابتدائية وإغلاق نواد وشتيمة المثقفين والاعلاميين والادباء بعلم الحكومة المركزية وصمتها، ولا نقول مباركتها حتى لا نتجنى عليها!

ماذا نسمي هذه المنهجية وغيرها في نفس الوقت الذي تتحفنا الفضائيات بتصريحات المسؤولين الحكوميين ورئيس الوزراء، عن الديمقراطية في العراق والدولة المدنية وحقوق الإنسان.

ماذا نصدق الأفعال أم الأقوال؟

ناشطات يعبرن عن استيائهن من أحوال العاصمة

أمينة العاصمة.. حلم بغداديات في خليفة العيساوي

□ متابعة / المدى

اتخذت المطالب النسوية العراقية طابعا عمليا، فبعد ان كان النشاط يستهدف فسح المجال أمام المرأة لتحسين دورها في الحياة السياسية، تدعو اليوم ناشطات الى تسنم منصب امين بغداد.

ونشرت وكالة إيلاف امس تقريرا حول المنصب الشاغر على خلفية تقديم أمين بغداد استقالته بعدما طالبت التظاهرات التي انطلقت في بغداد بذلك، في تعبير عن أن بغداد ساءت أحوالها اكثر، ولم تنل من الاهتمام ما يجعلها"جوهرة الشرق"، كما كان يحلم الحالمون بعد التغيير قبل نحو ثماني سنوات، لذلك استطلعنا آراء عدد من النساء، وطلبنا منهن توخي الحذر في (الانحياز) الى المرأة في إبداء الرأي والنظر الى المسألة من ابواب عدة.

الاديبة ميسلون هادي قالت"ليس امين العاصمة فقط، ليت كل مواقع المسؤولية المهمة تتولاها نساء، فالرجال على مدى تاريخهم لديهم جوع فطري الى السلطة وعطش الى القوة، يعني.. صراع الزعامة يجري في دمائهم، ويعتبرون من التباهي لرجولته ان يكون هو في الصدارة، حتى لو كان الرجل مهلهلاً في الداخل تجده يصور نفسه في الخارج عكس ذلك، وإن كان شحاذًا وزوجته في قمة الذكاء بالنتيجة هو الذي يفرض رأيه عليها، لهذا تجد العالم في حروب ومآس، على الرغم من ان بعض الحروب لضرورات تاريخية، ولكن الغالب هو هذا الهوس الرجولي.

واضافت: المدن مثل البيوت تماما، ومثلما تهتم المرأة ببيتها ستهتم بالمدينة، الرجل لا يعلم بما يحدث في البيت، ولو ان حاجة تنكسر في البيت لو مئة شهر لا يهتم لها، فيما المرأة هي التي تنظر الى الجدران والاثاث وتجمل البيت، كذلك المدن.. تخيل لو امين بغداد امرأة لصارت بغداد جنة، لكنت ترى الحدائق المسحورة في كل مكان، لانها تعتبر المدينة بيتها وهذه حدائقها، وعلاقة المرأة مع الحديقة وثيقة جدا وهي تديمها.

من جهتها قالت غادة العاملي مدير عام مؤسسة المدى أولا انا لا اجد اي فرق بين امرأة ورجل، والكفاءة هي المعيار، فإن كانت امرأة فمرحبا بها وبالتأكيد اذا كانت هنالك فرصة لان تتبوأ هذا المنصب امرأة فسوف تكون على قدر المسؤولية.

اما اذا كان رجلا فالتجربة السابقة اثبتت ان الرجال ما كانوا على ذلك القدر من المسؤولية الكبيرة التي تبينت من خلال تعاملهم مع الشارع ومع قضايا الفساد ومع الحملات التي قاموا بها.

وتعتقد العاملي انه لو كانت امرأة امينا لبغداد فبالتأكيد ستكون بغداد اجمل لان النساء عادة يتحسسن القضايا الصغيرة وكل المسائل التي قد لا يتحسسها او يقدرها الرجل، وبطبيعة الحال المرأة اقرب الى الجمال من الرجل، وبالتالي ستضفي لمسات اضافية على بغداد وتجعل منها الأجمل.

في حين قالت الكاتبة والروائية عالية طالب إن"المرأة.. دائما تعرف كيف تدير الاشياء وتنظمها، بدليل انها نجحت في تدبير الاسرة التي هي البناء الاساسي للاسرة الكبيرة التي هي الوطن. واثبتت التجارب منذ الثمانينيات حتى اليوم حينما غاب الرجل ان المرأة قادرة فعلا على ادارة شؤون الحياة العملية والبيتية والاسرية والاجتماعية، ومعروف عن المرأة قدرتها على الترتيب والتنظيف والتنسيق والاناقة، فلو اصبحت فعلا امينا لبغداد امرأة فأنا أتفاءل فعلا بداخلي وأرى بغداد اجمل وانظف.

اما القاصة ايناس البدران رئيسة منتدى نازك الملائكة فرأت أن"هذه فكرة جميلة جدا ومبتكرة، خصوصا ان الحس الجمالي عند المرأة عال وتذوقها للجمال واحساسها به كبير ايضا، نحن لا نريد ان نختلف في من يقود، ولكن لنتفق على ان الانسان المناسب في المكان المناسب، التخصص والتكنوقراط والاخلاص بالعمل وتكريس الوقت الكافي والجهد الكافي.

وقالت كريمة هاشم مديرة معهد الفنون الجميلة للبنات : جميل جدا اذا ما كانت امين بغداد امرأة، وستزهو بغداد لان المرأة قريبة جدا من الحياة، بغداد الان تحتاج الحياة، لذلك ستتنعش بغداد عندما تكون امرأة امينة لها.

واضافت"ليس هنالك بيت في العراق ليست مسؤولة عنه امرأة، نادرًا ما نجد رجلاً، قد نجد رجلاً يؤدي أعمالاً بيتية، ولكن ليس مثل المرأة في ترتيبها ونظافتها، واذا ما كانت تهتم ببيتها الصغير فأيضًا ستهتم ببيتها الكبير الذي هو بغداد.

الوسط لا يثق بإمكانية التوافق

معصوم: أزمة الدفاع تنتهي قبل الداخلية والمخابرات

□ متابعة / المدى

كشف ائتلاف الكتل الكردستانية أمس السبت عن ان الأسبوع الجاري سيشهد حسم اختيار مرشح وزارة الدفاع، قبل الوزارات والمناصب الأمنية الأخرى.

بينما لا ترى كتلة الوسط البرلمانية ان يحسم ملف المناصب الامنية بسبب العجز عن التوصل الى توافق.

قال القيادي في ائتلاف الكتل الكردستانية فؤاد معصوم لوكالة كردستان للانباء ان"الاسبوع الجاري سيشهد تقديم مرشح وزارة الدفاع الى مجلس النواب للتصويت عليه".

واوضح معصوم ان رئيس الوزراء نوري المالكي سيقدم اسماء مرشحي منصب وزير الدفاع الاسبوع الجاري الى مجلس النواب للتصويت عليه"مشيراً الى ان بقية الوزارات والمناصب الامنية سيتم عرضها في جلسة اخرى عقب التصويت على مرشح وزارة الدفاع.

وكان النائب اسكندر وتوت نائب رئيس لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب العراقي وعضو القائمة العراقية قد كشف عن خلاف داخل القائمة العراقية حول المرشح لمنصب وزير الدفاع.

يذكر ان رئيس الوزراء نوري المالكي قد اجل عرض اسماء المرشحين لشغل المناصب الامنية على مجلس النواب العراقي الذي استضافه يوم الخميس الماضي.

وأكد قيادي في القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الاسبق إياد علاوي، في وقت سابق ان قائمته تنتظر ردا خلال الاسبوع الجاري على مرشحيها لحقيبة الدفاع، مبينا أنه لا وجود لخلافات داخل القائمة بشأن المرشحين.

وقال حامد المطلك لوكالة كردستان للانباء، إن"العراقية تنتظر ردا من رئيس الوزراء نوري المالكي خلال الاسبوع الجاري بشأن مرشحي القائمة لحقيبة الدفاع"، مبينا ان"العراقية رشحت خمس شخصيات تعتقد انها قادرة على تولي إدارة المؤسسة الأمنية".

وأوضح المطلك أن"ترشيح شخصيات لتولي حقيبة الدفاع ليس له علاقة بتكوين تكتل سياسي او انشقاق"، نافيا أن"تكون هناك خلافات بين مكونات القائمة بشأن المرشحين".

لكن عضو مجلس النواب عن كتلة تحالف الوسط مطشر السامرائي قال إن اختيار الوزراء الامنيين اصبح من المشاكل الكبيرة التي يواجهها البلد خلال الفترة الحالية بسبب اختلاف الرؤى وعدم وجود الثقة المتبادلة بين الكتل السياسية.

واضاف السامرائي لوكالة الصحافة المستقلة أن كل كتلة سياسية تريد ان يكون الوزير حسب ما تريده دون التفكير بمصلحة العراق بشكل عام مؤكدا أن البلد بحاجة الى شخصيات اصحاب كفاءة ومهنية في هذا المجال وقبل هذا وذاك ان يضع مصلحة العراق والدفاع عنه فوق اي اعتبارات اخرى.

وتابع أن قادة الكتل السياسية انفردوا بالرأي بكل الامور السياسية وعملية اتخاذ القرار يجب ان تكون تضامنيا وان يجتمع الجميع على رأي واحد من اجل مصلحة البلد.

واكدت بعض القوى والشخصيات السياسية أن حسم اختيار مرشحي الوزارات الامنية ستحسم خلال الاسبوع الحالي.

واستضاف مجلس النواب العراقي أمس الاول الخميس في جلسته الـ ٤٠ رئيس الوزراء نوري المالكي، على أمل ان يتم تقديم المرشحين لتولي المناصب الوزارية، إلا ان عدم توافق الكتل السياسية على أسماء المرشحين للمناصب، وكذلك عدم تسلم الكتل السياسية السير الذاتية للمرشحين حالت دون الاتفاق على تسمية احدهم لنيل منصب وزير الدفاع.

يذكر انه من بين المرشحين وزير الداخلية الأسبق فلاح النقيب، والنائب عن محافظة نينوى احمد الجبوري، وسالم دلي.

وكانت اتفاقات الكتل السياسية قد أعطت وزارة الدفاع للقائمة العراقية التي رشحت في بداية الأمر فلاح النقيب.